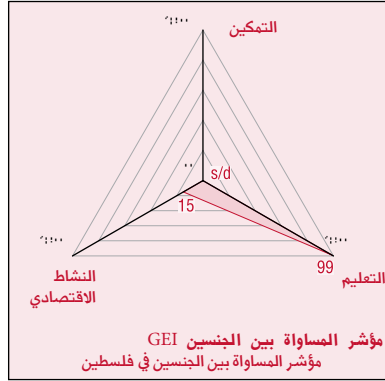


منذ سنة ١٩٤٨ عندما حوّل الفلسطينيون سكاناً لاجئين في وطنهم وعلى أراضيهم وأراضي الدول العربية المجاورة، وهم يعيشون ظروفًا ضارية. أضف إلى ذلك أنه منذ الاحتلال الإسرائيلي في سنة ١٩٧٦ أصبح الاستيطان والتمييز العنصري من ممارسات سلطة الاحتلال الشائعة. وقد فاقم جدار الفصل -الذي بدأ إنشاؤه في نيسان (إبريل) ٢٠٠٢- وما فرضه على الأراضي الفلسطينية من إغلاق، وكذلك العدوان الإسرائيلي الوحشي الأخير على غزة في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨، من حدة العزل والبطالة والركود الاقتصادي.

صار القطاع الخاص يتقلّص. ولهذا السبب نمت عمالة القطاع العام لتصل إلى 60%. وفي حين كان القطاع العام يتوسّع أصيبت قدرة الاقتصاد الإنتاجية بالتجوّف ممّا جعلها أكثر اعتماداً على المانحين وتبعية لهم<sup>2</sup>.

### وراء الجدار

تتفصل المناطق الفلسطينية انفصالاً كاملاً لتشكل ثلاثة عناقيد كبرى؛ فيما يُمنع على الفلسطينيين الوصول إلى القدس. وقد نتج عن نظام الإغلاق الداخلي، الذي فرضته سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الضفة والغربية، وارتفاع جدار الفصل ركود اقتصادي عميق ونمو اقتصادي سلبي على مدى السنوات التسع الماضية. أضف إلى ذلك فقد احتبست إسرائيل العائدات الضريبية المخصصة للسلطة الفلسطينية؛ الأمر الذي أثر في تدفق مساعدات المانحين واتجاهها حيث أعيد توجيهها لدعم الموازنة. وبمنعها أي تنمية في المنطقة "ج" (Area C) [وبصورة رئيسية في المناطق الواقعة بين الشرق والجنوب]، منعت إسرائيل المانحين من توجيه مساعداتهم إلى ما يقرب من 60% من المناطق التي يفترض أنها تقع تحت حكم السلطة الفلسطينية. وينبغي أن يقف المانحون في وجه هذه القيود التي تجعل مناطق واسعة في حاجة ملحة إلى المساعدات.



من 1,612 دولارًا أميركيًا في سنة 1999 إلى 1,129 د.أ. في سنة 2006. علاوةً على ذلك، كان الناتج المحلي القائم يعتمد بصورة متزايدة على الحكومة والاستهلاك الخاص، استناداً إلى التحويلات النقدية ومساعدات المانحين؛ فيما هبط الاستثمار إلى مستويات متدنية جداً، "تاركة قاعدة إنتاجية غير ملائمة لاقتصاد يعيل نفسه بنفسه".<sup>1</sup> إلا أنّ منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة اتسمتا بتوسّع القوة العاملة، ونتيجة لعدم إمكان التكهن بما يمكن أن يحدث عند نقاط العبور وحواجز التفتيش،

1 World Bank. "Two Years After London: Restarting Palestinian Economic Recovery. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee". 24 September 2007. Available from: <resources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AHLCMainReportfinalSept18&cover.pdf>.

شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية  
علام جزار

لأكثر من ستين سنة حرّم الشعب الفلسطيني من حقه الأساسي في تقرير مصيره، ومُنِع من إنشاء دولته المستقلة حيث يمكن تحقيق تنميته الاجتماعية دون أي معوقات سياسية خارجية. ومنذ عام 1948 -عام النكبة- عندما طرد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني من أراضيه، كانت تنميته تتشكّل وفق إيرادات القوى الخارجية؛ وقد شهدت سنة 1967 تعقيداً جديداً إثر احتلال إسرائيل البقية الباقية من أراضي فلسطين.

### لم يبنم غير الاضطراب وعدم الاستقرار

أعطى إنشاء السلطة الفلسطينية في سنة 1994 -نتيجة لتوقيع اتفاقيات "أوسلو" في "واشنطن"- السلطة نفسها مسؤولية رعاية وضع السكان الفلسطينيين الاقتصادي- الاجتماعي على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. بيد أنّ العجز عن التوصل إلى اتفاقية سلام في عام 2000 أدّى إلى اندلاع الانتفاضة الثانية التي نجم عنها تدهور حاد في كل مؤشرات السكان الاقتصادية- الاجتماعية. فبحسب تقرير عام 2007 الصادر عن "البنك الدولي والمقدّم إلى لجنة الارتباط الخاصة"- هبط نصيب الفرد من الناتج المحلي القائم (GDP)/

2 Ibid.

## فقر متعاظم

أصبح المزيد من الفلسطينيين فقراء، في حين يتزايد في الوقت الراهن عدد من يتهددهم الفقر. وتشير المسوح التي أجراها "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" / "برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني" في أيار (مايو) 2007 إلى أن 58% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، وأن نحو نصف هؤلاء - أي ما يقارب الـ 30% - يعيشون في فقر مدقع<sup>3</sup>.

علاوة على ذلك، يتهدد 9,4% من الأسر الفلسطينية الوسطية - التي تعيش فوق خط الفقر من الناحية التقنية (ويبلغ دخلها الشهري 500-750 د. أ.) - خطر مرتفع بالوقوع في الفقر إذا ما استمرت الظروف الاقتصادية-الاجتماعية الراهنة.

ومن حيث اتجاه فقر الدخل السلبي، فقد ارتفعت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر من 50% في آذار (مارس) 2006 إلى 60% في آب (أغسطس) 2007، مع ذرى متداخلة لفقر الدخل بنسبة 68% من النسبة المقيسة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2006. بيد أن الفقر في قطاع غزة أوضح وأجلى حيث سجل 71% أسراً فقيرة في آب (أغسطس) 2007 مقارنة بـ 52% عوينت في آذار (مارس) 2006. والفقر أشد انتشاراً وحاداً في خان يونس وشمال غزة. أما في الضفة الغربية فإن نسبة الأسر الفقيرة - خلال الفترة نفسها - فيبدو أنها ظلت مستقرة ثابتة بصورة أساسية، وإن انتقلت من 49% إلى 51%؛ ولكن هذه الأرقام تخفي ذرى منتظمة من فقر الدخل تتجاوز الـ 60%<sup>4</sup>، في حين أن بعض المحافظات في شمال الضفة الغربية (كطوباس وسلفيت وطولكرم وقلقيلية) تبدي معدلات فقر مشابهة لتلك التي في قطاع غزة. وتجبر معدلات الفقر المرتفعة المستمرة العديد من الأسر على الاعتماد على

3 UNDP. "Poverty in the Occupied Palestinian Territory 2007". Development Times, Issue No. 1, July 2007. Available from: <www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/other/dtpov.pdf>.

4 See: "The Palestinian Poverty Monitor" and the monthly "Pulse". Available from:

<www.neareastconsulting.com

آليات التكيف استناداً إلى موارد أخرى غير الدخل الأسري الرئيسي. ولكن، تأكيداً على حدة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن ثمة 40% من السكان لم يعودوا قادرين بعد على الوصول إلى تلك الوسائل البديلة للتكيف<sup>5</sup>.

## الهجوم الكبير الأخير

فرض على غزة حصار تام، حيث أغلقت كل نقاط العبور وجمدت كل المشروعات الممولة من المانحين؛ وتحوّلت غزة إلى سجن كبير يعيش فيه 1,5 مواطن فلسطيني، فلا يسمح إلا بإدخال مساعدات إنسانية طارئة. وفي نهاية كانون الأول (ديسمبر) 2008 شنت إسرائيل حرباً طاحنة على غزة امتدت 22 يوماً قتل خلالها 1,400 مواطن وجرح وشرد فيها الآلاف، فتسببت عملياً بتدمير آلاف الوحدات السكنية والمؤسسات المدنية والأمنية والبنى التحتية. وحتى كتابة هذا التقرير لم تتخذ خطوات فعلية لإعادة إعمار غزة. علاوة على ذلك، لا تعين تأثيرات النزاع بمجرد إحصاء الخسائر البشرية أو المنشآت المدمرة. فلأن منهج الاحتلال يتسم بالعنف بوجه عام، فإن آثاره اخترقت المجتمع الفلسطيني على كل المستويات، اجتماعياً ونفسياً وثقافياً واقتصادياً.

## المساعدات تحت الضغط

"تظل المساعدات التي تتدفق على الضفة الغربية وقطاع غزة - كما يفيد "البنك الدولي" - مشرذمة ومركزة على تدابير ثنائية الطرف مع المانحين، وتقوم على مواقف سياسية قصيرة الأمد، وليس على أساس رؤية جماعية طويلة الأمد وعلى أساس أوسع اقتصادياً وحكماً. كما أن المساعدات تتسم بطابع مؤقت وبكونها رد فعل. وما يحدد أجندة المساعدات ليس متطلبات التنمية الفلسطينية بقدر يحدده تنافس أجندات المانحين الرئيسيين السياسية؛ فضلاً عن أن المساعدات تركز بصورة رئيسية على ما وُصف بأنه سياسات بناء الدولة، في حين تتجاهل الحاجة إلى التركيز على بناء المجتمع الفلسطيني.

علاوة على ذلك، لم تكن مساعدات بعض

5 UNDP (2007), op. cit.

6 World Bank (2007), op. cit.

المانحين محايدة، الأمر الذي جعلها تفاقم النزاع الداخلي بدعمها مجموعة ضد المجموعة الأخرى؛ وذلك بالامتناع عن دعم أي فئة بسبب مواقفها السياسية، أو بالإحجام عن تمويل مشروعات تنموية إذعاناً للقيود والضغط الإسرائيلي. وقد هبطت المساعدات التنموية من نحو 28% من إجمالي المخصصات في عام 2005 لتبلغ أقل من 10% في عام 2007. وفي الوقت الراهن، ارتفع "دعم الموازنة" من نحو 30% في عام 2005 إلى ما يقارب 70% من مخصصات عام 2007<sup>7</sup>.

7 Ibid.